



الجمعية العمومية - الدورة الثانية والأربعون

اللجنة التنفيذية

البند رقم ١٤: برنامجا التدقيق - نهج الرصد المستمر

الرقابة القانونية في عمليات التدقيق التي تجريها الإيكاو: زيادة الفعالية
بفضل الخبرة القانونية المتخصصة في قانون الطيران

(ورقة مقدمة من جمهورية كازاخستان)

الموجز التنفيذي

تسلط هذه الورقة الضوء على إمكانية تحسين منهجية التدقيق التي تتبعها الإيكاو من خلال إشراك المتخصصين القانونيين والخبراء في قانون الطيران في فرق التدقيق، لا سيما عند تقييم العنصرين الحاسمين ع.ح.١- (تشريع الطيران الأولي) وع.ح.٨- (تبديد مخاوف السلامة). ونظراً إلى تنوع النظم القانونية في الدول الأعضاء في الإيكاو - بدءاً من القانون المدني والقانون العام إلى الأطر القانونية العرفية والمختلطة، فإن هذا التحسين القائم على تعدد التخصصات يمكن أن يثري تفسير قوانين الطيران الوطنية وهياكل الإنفاذ، ويضعها في سياقها. فالخبراء القانونيون ذوو الخبرة في قانون الطيران يمكنهم تحسين دقة عمليات التقييم وتعزيز الحوار مع الدول والمساهمة في تطوير قدرات الرقابة القانونية الفعالة على المدى الطويل.

الإجراءات: الجمعية العمومية مدعوة إلى:

(أ) الإقرار بأهمية الخبرة القانونية في مجال الطيران في تعزيز تقييم العنصرين الحاسمين ع.ح.١- و ع.ح.٨- في أثناء عمليات التدقيق التي تجريها الإيكاو؛

(ب) التشجيع على إشراك المتخصصين القانونيين ذوي الخلفيات القانونية في مجال الطيران أو الخلفيات القانونية الدولية في مهمات التدقيق؛

(ج) تعزيز بناء القدرات القانونية الوطنية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من النظم الشاملة لمراقبة سلامة الطيران.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي: "ضمان السلامة والأمن لكل رحلة جوية".
الآثار المالية:	تحدد فيما بعد.
المراجع:	نهج الرصد المستمر في إطار "برنامج الإيكاو العالمي لتدقيق مراقبة السلامة الجوية" - USOAP (CMA). سؤال البروتوكول (ع.ح.١- و ع.ح.٨-)

١- المقدمة

١-١ يوفر برنامج الإيكاو العالمي لتدقيق مراقبة السلامة الجوية (USOAP) آلية أساسية لتقييم قدرات الدول الأعضاء على مراقبة السلامة. وتبدأ كل عملية تدقيق بتقييم العنصر ع.ح-١ (تشريع الطيران الأولي)، الذي يدعم جميع العناصر الأخرى، بما فيها العنصر ع.ح-٨ (تبديد مخاوف السلامة).

٢-١ على الرغم من أن عمليات التدقيق التي أجرتها الإيكاو قد أسفرت عن تقدم كبير، فإن تعقد النظم القانونية الوطنية بشكل متزايد وتنوع التقاليد القانونية يجعلان من الصعب أكثر فأكثر إجراء تقييمات دقيقة وملائمة للسياقات المتنوعة. وثمة اختلافات في كيفية صياغة وتفسير وإنفاذ قوانين ولوائح الطيران بين النظم القانونية، مثل القانون المدني والقانون العام والقانون العرفي والنظم المختلطة.

٣-١ في هذا السياق، فإن وجود متخصصين قانونيين - لا سيما من ذوي الخبرة في القانون الدولي وقانون الطيران - يمكن أن يعزز دقة نتائج التدقيق وملاءمته. وسيتمثل دورهم في دعم الخبراء الفنيين والسلطات الوطنية المتعاونة معهم.

٢- المناقشة

١-٢ يتطلب تقييم العنصر ع.ح-١ فهم كيف تنظم الدول تشريعات الطيران وتنفذها. ويمكن للخبراء القانونيين تقديم رؤى قيمة بشأن التسلسل الهرمي التشريعي، والتفويض القانوني، والإجراءات الإدارية، مما يحسن مواءمة عمليات التقييم مع السياقات القانونية الخاصة بكل دولة.

٢-٢ بالمثل، يتعلق العنصر ع.ح-٨ بقدرة الدولة على تنفيذ إجراءات تصحيحية وإنفاذ اللوائح المتعلقة بالسلامة. وغالباً ما ينطوي تقييم العنصر ع.ح-٨ على تحليل الأطر القانونية لسلطة الإنفاذ، والعقوبات، والطعون، والإنصاف الإجرائي - وهي مجالات من الأفضل فهمها من منظور قانوني.

٣-٢ إشراك المتخصصين القانونيين في فرق التدقيق يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تيسير الحوار وتحسينه مع الدول التي يعتمد الكثير منها على مستشارين قانونيين لتفسير وتوضيح نظمها التشريعية ونظم الإنفاذ الوطنية.

٤-٢ لا يوعز هذا المقترح بوجود أي قصور في ممارسات التدقيق الحالية، وإنما يهدف بالأحرى إلى توطيد مكانة القوة في الإيكاو من خلال تعزيز نهج متعدد التخصصات أكثر من ذي قبل يلائم بشكل أفضل السياقات المختلفة. وهذا التحسين يندرج في إطار مهمة الإيكاو المتمثلة في تعزيز المواءمة العالمية والتحسين المستمر في مراقبة الطيران المدني.

٣- الخلاصة

١-٣ نظراً إلى تنوع النظم القانونية في الدول الأعضاء في الإيكاو، ومركزية الأسس القانونية لمراقبة سلامة الطيران، يُقترح أن تنظر الإيكاو في دمج الخبرة القانونية في عمليات التدقيق بشكل أكثر منهجية.

٢-٣ إن اعتماد هذا النهج سيدعم جودة عمليات التدقيق وفعاليتها، ويعزز التعاون المستتير مع الدول، ويدعم تطوير القدرات القانونية الوطنية في مجال الطيران المدني على المدى الطويل.

— انتهى —